اهمية الاستثمار العمومي في احداث التنمية الاقتصادية بالجزائر (من خلال البرامج التنموية الخماسية 2010-2019)

د/ دداش امنة
aminaislemi@yahoo.fr
جامعة د. الطاهر مولاي سعيدة

د/ بشني يوسف
youf27@live.fr
جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم

ملخص : نهدف في هذه الورقة البحثية الى معرفة مدى اهمية الاستثمار العمومي في تحسين التنمية الاقتصادية من خلال البرامج التنموية الخماسية 2010-2019 ، باستعمال قراءات احصائية بالاستعانة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار *ANDI*.

وخلصت الدراسة الى ان الاقتصاد الوطني لم يستفيد بصورة كافية في فترة الاعفاء في تسديد الديون الناتجة عن اعادة الهيكلة من اجل الانطلاق في عملية الاستثمار ، وان ظروف النمو لم تتوفر بعد و ان التوازنات رغم كل ما سبق ما تزال هشة بسبب تأخر الاصلاحات و التبعية اتجاه تقلبات اسعار المحروقات .

تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي ، ثم استخدمنا المنهج الإحصائي التحليلي .

تم الاعتماد على القراءات الاحصائية للبرامج التنموية الخماسية 2010-2019 بالاستعانة بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار .

النتائج المتوصل اليها : خلصت الدراسة الى ان الاقتصاد الوطني لم يستفيد بصورة كافية في فترة الاعفاء في تسديد الديون الناتجة عن اعادة الهيكلة.

Abstract :Our aim in this paper to know the extent of the importance of public investment in improving the economic development during the 2010-2019 five-year development programs, the use of statistical readings using the national agency for investment development ANDI..

The study concluded that the national economy has not benefited in the exemption period in the payment of debts resulting from restructuring to launch the process of investment and growth conditions are not yet available and that the balances, despite all of the above what remains fragile because of the delayed reforms and dependence on the direction of the fluctuations in fuel prices.

Keywords :The national economy, investment, public investment, economic development, development programs.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الوطني ، الاستثمار ، الاستثمار العمومي ، التنمية الاقتصادية ، البرامج التنموية الخماسية . معدل الفائدة **رموز نصنيف:**C5, G15, G21, E4	**JEL Classifications :** C5, G15, G21, E4

I المقدمة:

تعتبر سياسة الاستثمار العمومي من أهم أدوات السياسة المالية المتبعة بالخصوص في الدول النامية ، والتي يستهدف من خلالها تدعيم حركية النشاط الإقتصادي من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وتزايد في حجم العمالة ، وفي ذلك سير على منهج التحليل المالي للفكر الكينزي الذي يعتبر أهم من أشار إلى فعالية السياسة المالية وبالخصوص من خلال النفقات العامة في دعم الإنتعاش الإقتصادي ، نظرا للدور الهام الذي وجب أن تضطلع به الدولة في النشاط الإقتصادي باعتبارها عونا رئيسيا من الأعوان الإقتصاديين .

ان نجاعة الاستثمارات العمومية يعني ربطها بالمردودية ،وجعلها وسيلة لتوفير الشروط الملائمة و المواسية لانطلاق القطاع الخاص وهذا مايبرز اهمية التكامل بين الاستثمارات العمومية و الخاصة ،ووفي ضوء الازمة العالمية تواجه الجزائر تحديات كبيرة تتمثل في الولوج للتمويل ،وفي نجاعة الاستثمارات العمومية وربطها بالمردودية ، وربح رهان التنافسية ،وتوفير العنصر البشري المؤهل لمسايرة متطلبات التنمية.

I. الاطار العام للدراسة :

1. مشكلة الدراسة :

يؤكد الفكر المالي الكينزي على أن الاستثمارات العمومية تعتبر إحدى أهم عناصر الطلب الكلي التي من شأنها التأثير على حجم الناتج ومن ثم حجم الدخول والعمالة انطلاقا من قانون"الطلب يخلق العرض"، وعليه نطرح **الإشكالية التالية** :ما مدى فعالية الاستثمار العمومي في إحداث التنمية الاقتصادية بالجزائر من خلال البرنامج التنموي الخماسي 2010-2019؟

2. فرضيات الدراسة : للإجابة على الاشكالية المطروحة تم الاعتماد على الفرضية التالية :

" توفر الاطار التشريعي و تحقيق الاستقرار الاقتصادي كافي لتحسين مناخ الاستثمار و تحقيق التنمية الاقتصادية " .

3. **اهمية الدراسة :**

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها من الجانب النظري تبرز مدى أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار العمومي في تحسين النشاط الاقتصادي ،وكذا في إبراز آلية تأثير سياسة الاستثمار العمومي على التنمية الاقتصادية وما مدى استفادة الجزائر من هذه الاستثمارات العمومية .أما من الجانب التطبيقي فهي تعطي نظرة حول آثار سياسة الاستثمار العمومي المطبقة في الجزائر على التنمية الاقتصادية خلال الفترة الممتدة مابين 2010-2019.

4. **منهج الدراسة :**

وقد تم الاعتماد في إعداد هذه الدراسة على المنهج الوصفي من اجل الإلمام بالجوانب النظرية للدراسة ،ثم استخدمنا المنهج الإحصائي التحليلي و الذي يساعد بشكل كبير على تفسير النتائج على ارض الواقع من خلال استعراض الإحصائيات المتعلقة بالموضوع و تحليلها.

5. **الدراسات السابقة :** اعتمدنا في هذا البحث على مجموعة من الدراسات السابقة لتعزيز المفاهيم و اثراء النتائج و هي كالآتي :

دراسة بابا عبد القادر ،" سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة " ، **أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004/2003 .**

بعد تناولنا لموضوع السياسة الاستثمارية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل التطورات العالمية المعاصرة. اتضح أن الاقتصاد الجزائري عانى العديد من المشاكل الاقتصادية، بسبب العديد من السياسات الاقتصادية ، التي من أهمها السياسة الاستثمارية التي كانت سائدة خاصة في ظل الاقتصاد الموجه. مما أدى إلى الإسراع في عملية الإصلاح الاقتصادي ، والاهتمام بسياسة الاستثمارات الأجنبية والخاصة ، التي أصبحت أحد المتغيرات الحاكمة لتطور الاقتصاد الجزائري. وبدراسته لسياسة الاستثمارات في الجزائر وأثرها على التنمية ، خاصة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية ، بين أن الاستثمار في الجزائر لازال أحادي التصدير والمتمثل في المحروقات ، أي أن سياسة الاستثمارات لم تصل بعد إلى الأهداف المرجوة

منها ، وهي تنمية القطاع خارج المحروقات ، الذي لا يزال يشكل نسبة ضئيلة من مجموع الصادرات.

II. الدراسة النظرية :

1) **مفهوم الاستثمار:**

يقوم " الاستثمار على التضحية بإشباع رغبة استهلاكية حاضرة، وليس مجرد تأجيلها فقط كما هو الحال بالنسبة للادخار، وذلك أملا في الحصول على إشباع أكثر في المستقبل "[1]. وعموما يمكن تعريف الاستثمار على أنه ذلك الجزء المقتطع من الدخل القومي، والمسمى بالادخار والموجه إلى تكوين الطاقات الإنتاجية الجديدة، من وسائل إنتاج ومكائن ومعدات رأسمالية، من أجل خلق سلع وخدمات جديدة.

2) **النظريات المفسرة للاستثمار (investment theories)**

تعد النفقة العمومية المحور الذي يستند عليه تحليل و تحديد مستويات الطلب الكلي في الاقتصاد و بالتالي فهو المتغير المحفز و الموازن في الوقت نفسه لنموذج إدارة الاقتصاد الكلي.

النظريات الاقتصادية للدولة (The state's economic theories)

كما أشار Laffont(1988) "كل نظرية للدولة تقابلها نظرية خاصة للاقتصاد العمومي"[2].حينئذ إحدى أهم الإثباتات الملاحظة في هذا الميدان، أنّ مفهوم وظيفة تدخل الدولة تتغير من تيار لأخر و من فكر لأخر، لذلك توجد ثلاثة من أهم النظريات الاقتصادية للدولة هي: الطرح النيوكلاسيكي، الطرح الماركسي و الطرح الكينزي.

أ. **الطرح النيوكلاسيكي** (Neoclassical theory)

من النظرية النيو كلاسيكية، تم تحليل الدولة في إطار تبادل السلع بمعنى أن السكان يعتبرون كمجموع الأفراد تتصرف جماعيا، ومنه فالفائدة الجماعية تتحقق من منظور الفائدة الفردية المحصلة من عدة أشخاص أي تأثير الأفراد لفائدة الجماعة.

---

[1] محمد مطر : إدارة الإستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1999، ص : 7.

2 J.T.Laffont(1988), p 112

فمن الطبيعي أن السوق يضمن توازن أحادي و مستقر فالدولة تتدخل إلا للسماح بحدوث هذا التوازن انطلاقا من تذليل العقبات التقنية الموضوعة لتخطي تحقيق الحصص الاعظمية للموارد، مثل الاحتكار، الآثار الخارجية و الترددات...الخ.

في هذه الحالة فالدولة لا تعبر فعلا عن طبيعتها ذات السلوك العقلاني انطلاقا من المفهوم القائل "المفهوم الفردي" السوق هو الشرط الوحيد لضمان المثلية الاقتصادية (الاقتصاد الأمثل)، ومن وجهة نظر أخرى فان حركة الدولة تؤول نحو الحياد "Neutralité "[3]

ب .الطرح الماركسي (Marxist theory)

هذا التيار في أغلب الأحيان يتناسب و الطرح المادي ، يشير بأن الدولة ما هي إلا وسيلة نفوذ في توجيه الرأسمالية على مجموع الاقتصاد، من هذا المنظور، السياسة الاقتصادية التي لها شكل تدخل السلطات العمومية تستعمل الرأسمالية لأخذها بعين الاعتبار جزء من التناقضات التي تراها مناسبة للسماح باستمرارها في الحياة الاقتصادية.[4]

حينئذ و انطلاقا من هذا المذهب، فالرأسمالية في اغلب الأحيان واجهت مشاكل استهلاك الفائض، فالتراكم الكلي يقود إلى تخفيض قيمة رأس المال الاجتماعي، إذ أن القطاع العمومي مكلف أساسا إلى الحد من الانخفاض الموجه لنسبة الربح و توجيه النشاط الاجتماعي الرئيسي الذي يعتبر غير منتج بالنسبة للرأسماليين، تظهر على هذا الأساس سياسات اجتماعية، كالتعويض عن البطالة، الإنتاج غير السلعي...الخ، فالهدف هو الاحتفاظ بنظام اقتصادي لا مفر من الوقوع فيه.

ب. **الطرح الكينزي (keynesian investment theory)**

انطلاقا من هذا التيار القائل "Organique" بمعني دستورية ،الدولة تقدم الفائدة العامة ، فهي تمثل العضو المكلف و الموجه للأفراد ، فهي في الأخير جزء لا يتجزأ من الكل إذ لا تختلف على

3 احمد زكان " النفقات العمومية الإنتاجية ،النمو على المدى البعيد والسياسة الاقتصادية ،دراسة حالة الجزائر "أطروحة دكتوراه في الاقتصاد" 2003 ،ص 46

4 نعمة الله نجيب ابراهيم .أسس علم الاقتصاد ، مؤسسات شباب ،الجامعة الاسكندرية ،2000 ،ص 499

الأقل في المدى القصير عن هذه الأخيرة ، في هنا فالدولة تتصرف باستقلالية تامة إزاء الأفراد أو على بعض الفئات الاجتماعية.

إذن تدخل الدولة مصمم كما لو أنه طريقة في الحكومة ، ذو علاقة بقوانين البلاد الأساسية ، تأخذ في الحسبان طرفا واحدا ، لأولويات شخصية و بعض المجموعات الاجتماعية تقوم بالتحضير هي الأخرى لأولويات الدولة التي تكلف في تطبيقها مجموعة الجماعات.[5]

3) **طبيعة و اهمية الاستثمار العمومي The nature and importance of public investment**

ترتب الاستثمارات وتصنف حسب أهدافها :

إن اتخاذ أي قرار استثماري مرتبط بمدى تحقيق جملة من الأهداف المنشودة ، التي على أساسها يتم تحديد مستقبل ومصير المؤسسة ونذكرها كما يلي[6] :

- المحافظة والإبقاء على قدرات المؤسسة ، وذلك عن طريق صيانة الآلات والمعدات والتحديث المستمر لها ، للإبقاء على قدراتها الإنتاجية.
- زيادة القدرات الإنتاجية الموجودة ، بالاعتماد على وسائل إنتاجية إضافية.
- تطوير وتحسين الإنتاجية (productivité) عن طريق تحديث و عصرنة وسائل الإنتاج التقنية بهدف تحسين الجودة و النوعية للمنتوجات .
- تحسين البيئة الاجتماعية ، عن طريق تسهيل شروط العمل ، وتوفير وسائل الراحة ، والمحافظة على النظافة ، و مكافحة تلوث البيئة.

4) **واقع الاستثمار العمومي في الجزائر**

- **قوانين الاستثمار في الجزائر بعد الاصلاحات :**

لقد انتهجت الجزائر في ظل الاصلاحات الاقتصادية سياسات متعددة الجوانب تهدف في مجملها الى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة .ففي مجال الاستثمار عملت الدولة على تشجيع

5.احمد زكان - مرجع سبق ذكره - ص 47

6 Jacques margerin, gérard Ausset : choix des investissement, les édition d'organisation, paris, juin 1987, p :41

الاستثمار المحلي و الاجنبي وذلك منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي .كما ان الجزائر بعد انتهاج سياسة الاصلاحات الاقتصادية قد اكتسبت خبرة لا يستهان بها في ميدان تشريع و تنظيم الاستثمارات فبعدما كان التشريع الخاص بالاستثمارات يأخذ اساسا بعين الاعتبار قيمة رؤوس الاموال المستثمرة عند منحه التسهيلات للمستثمرين،حيث كان الغرض هو تشجيع المبادرات او مواكمة رؤوس الاموال التي كانت منعدمة في بداية الامر ،لكن شيئا فشيئا فرضت تدابير جديدة نفسها لتوجيه الاستثمارات .

في مفهوم قانون الاستثمار فانه يستطيع الاستثمار في الجزائر كل شخص طبيعي او معنوي مقيم او غير مقيم[7] .

ومن أجل التشجيع على الاستثمار وخلق المناخ الملائم للاستثمار ، الذي يستلزم توفير كل الشروط القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الملائمة للبيئة التي يتم فيها الاستثمار. فقد وضعت الدولة مجموعة من الامتيازات الجبائية والضمانات الممنوحة للمستثمرين في إطار قانون ترقية الاستثمار رقم 12/93 لعام 1993، الذي جاء موافقا للإصلاحات الاقتصادية ، والذي كان يرمي إلى تشجيع استثمار القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر. ثم بذلت الدولة مجهودات أخرى لتهيئة المناخ الملائم للاستثمار ، تمثلت في إنشاء هيئات عمومية لخدمة الاستثمار ، كوكالة (APSSI) ووكالة (ANDI) ووكالة (ANSEJ)، هدفها تدعيم وتسهيل عمليات الاستثمار المحلية والأجنبية[8] .

لقد عالجت الجزائر مسالة الاستثمارات منذ انتهاج سياسة الإصلاحات بمجموعة من التشريعات و القوانين التي تتوافق مع النهج الجديد الذي باشرته في شتى المجالات .ويعتبر القانون 93/12 الذي صدر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بتشجيع و ترقية الاستثمار في الجزائر و القانون رقم 03-01 الذي صدر بموجب الأمر الرئاسي رقم 01-03 الموافق ل 20 اوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار حيث أصبح بموجبه

[7] المجلس الاقتصادي و الاجتماعي (cnes) ، تقرير جويلية 2005

8 عبد القادر بابا ، "سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة" ، 2003-2004 ، ص 138 .

تدخل الدولة لا يتم الا بهدف تقديم الامتيازات التي طلبها المستثمر و ذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) ومن خلال الشباك الوحيد الذي انشأته لهذا الغرض [9].

5) **التنمية الاقتصادية : Economic development**

هناك عدة مصطلحات فمنهم من يستخدم مصطلح النمو (Grouth) والبعض يستخدم مصطلح التنمية الاقتصادية ، فالنمو يعني تغير مع تحسن أو تزايد قد يكون طبيعي أو عفوي، أما التنمية تعني تغير مع تحسن بفعل حدث أو إجراء إرادي.

أ. **تعريف التنمية الاقتصادية: (The definition of economic development)**

أن التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل [10] وبصفة عامة هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة [11]

ب. **نظريات التنمية الاقتصادية (Theories of economic developmen)**

يمكن استعراض أهم اتجاهات التنمية الاقتصادية فيما يلي [12]:

*القاسم المشترك بين مختلف النظريات هو التركيز على أهمية التراكم الرأسمالي Capital Accumulation)فضلا عن العوامل التي تدعمه أو تعوقه.

* بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيك بينوا كيف أن التنمية الاقتصادية يمكن ان تعاق بسبب الضغوط السكانية مقترنة بندرة الموارد الطبيعية.

* أضاف النيو كلاسيك تحليل عملية الادخار والاستثمار والآثار الموالية للتقدم التكنولوجي.

9 جمال الدين عويسات ،العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية ،دار هومة للطباعة و النشر الجزائر 2000 ، ص 20.

[10] هوشيار معروف ، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، جامعة البلقاء التطبيقية ، دار الصفاء للنشر ، ط1(2005)،ص.31.

11 نعمة الله نجيب إبراهيم ، أسس علم الاقتصاد ، مؤسسات شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000،ص،499.

[12] محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001،ص،ص.65.64

* أما كارل ماركس فأكد أن علاقات الإنتاج في ظل النظام الرأسمالي(Capitaliste System) تتعارض مع التقدم التكنولوجي فيه ، ومن ثم حدوث كساد دوري في الاقتصاد ثم لركود حتمي، كما أشار على التكاليف الباهظة والمتكررة لعملية النمو الاقتصادي في ظل النظام الرأسمالي والتي تتمثل في صورة التمزق الاجتماعي والاقتصادي الذي يحل بالمجتمع.

* قدمت بعض التعديلات الأساسية على التغيرات السابقة وخصوصا كيفية تحقق التراكم الرأسمالي المتحقق عن التنمية الاقتصادية وتتمثل هذه التعديلات في:

- نظرية شومبيتر بإضافته الهامة في إبراز دور المنظم في قيادة عملية التراكم.

- كينز بدمج نظرية أفضل عن الطلب الكلي مع نظرية التنمية الاقتصادية غير أنه لم يكن إلا جزئيا ، وبقي للكينزيين تكملة مسألة تزاوج نتائج التراكم الرأسمالي في مجال خلق الطلب وخلق العرض.

III. الدراسة الميدانية :

إن السياسة التنموية التي انتهجتها الجزائر و ترافقها مع المخططات الاقتصادية و برامج لم يبقى لها مثيل في تاريخ الجزائر هو الآمر الذي جعل اقتصاد الجزائر في وقت قياسي يصبح الأعلى نموا بين اقتصاديات دول المنطقة ، فهذه البرامج تهدف لتدارك التأخير في جميع القطاعات ، و الهدف من هذا التوجه نحو النهوض بالاقتصاد الوطني هو تحضير البلاد لاستقبال الاستثمارات مع تهيئة المؤسسات الوطنية و إعداد النظام المالي و الجهاز المصرفي حتى يكون مستعد لخوض هذه التجربة[13].

البرنامج التنموي الخماسي 2010-2014 و اثره على التنمية الاقتصادية بالجزائر :

و قد خصص هذا البرنامج نسبة كبيرة لتأهيل الموارد البشرية حيث كانت حصة تنمية الموارد البشرية من هذا الغلاف 40 بالمائة و التوجه نحو اقتصاد المعرفة من خلال البحث العلمي ، التعليم العالي ، استعمال وسيلة[14] الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية ، دعم التنمية

13 http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=46382

14 http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=46382

الريفية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إنشاء مناطق صناعية ، مواصلة تطوير البني التحتية فك العزلة و التحضير لاستقبال المستثمرين .

المخطط الخماسي الجديد 2015-2019 لتطوير اقتصاد تنافسي و متنوع :

سيوجه مخطط التنمية الخماسي الجديد 2015-2019 لتعزيز مقاومة الاقتصاد الجزائري لانعكاسات الأزمة المالية العالمية و تطوير اقتصاد تنافسي و متنوع. و إذا كان المخطط الجديد سيندرج في سياق مواصلة برامج التنمية و الاستثمارات السابقة فإنه سيحدث القطيعة مع النماذج السالفة . و لدى إعداد برنامج التنمية و الاستثمار 2015-2019 وجب "إدماج في مرحلته التحضيرية المشاورات الوطنية و المحلية المطلوبة و استخلاص العبر من التجارب السابقة و تحسين انعكاسها على التنمية المحلية و التنمية البشرية و كذا النهوض باقتصاد منتج و تنافسي في كافة القطاعات" . و يتعلق الأمر بنداء مباشر وجهه رئيس الدولة للحكومة لكي تأخذ في الحسبان تجارب تنفيذ المخططات السالفة قصد استخلاص العبر لتفادي الزلات المحتملة. سيعطي هذا المخطط دفعا جديدا للتنمية المحلية و التنمية البشرية و كذا للنهوض باقتصاد منتج و تنافسي في كافة القطاعات. و بالرغم من النقائص المسجلة في انجاز مشاريع المنشآت العمومية مثل التكاليف الإضافية و التأخر في استلامها سمحت المخططات الثلاثة التي أطلقت منذ 2001 بتحقيق أفضل نمو اقتصادي و مباشرة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلد. و حققت الجزائر مخططها التنموي (برنامج دعم الانعاش الاقتصادي) في 2001 بوسائلها الخاصة في سياق انخفاض أسعار النفط و ندرة الموارد المالية بالرغم من خروجها من عشرية سوداء أثرت على قدراتها المادية و البشرية. و لم تتمكن الجزائر إلا في 2005 من تحقيق مسار التنمية الذي تم الشروع فيه سنة 2000 بفضل حجم الاستثمار الذي قارب 200 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2010. و سمح هذا الحجم الملحوظ من الاستثمارات بتعزيز البنية التحتية اللازمة للتنمية الاقتصادية. و قد تم تحقيق تقدم ملحوظ في انجاز شبكة الطرقات و عصرنة الموانئ إلى جانب توسيع شبكة السكك الحديدية و عصرنتها . و كانت هذه الحركية متبوعة بمخطط ثالث خصص له 286 مليار دولار للفترة 2010-2014 و دعمت ببرامج خاصة لولايات الجنوب و الهضاب العليا. و خصص هذا المخطط غلافا ماليا قيمته 130 مليار دولار لاستكمال المشاريع الكبرى التي تم الشروع فيها لاسيما في قطاعات السكك الحديدية و

الطرقات و الماء. و سيتم تحقيق المخطط 2015-2019 الذي أعلن عنه رئيس الجمهورية في ظروف حسنة :احتياطي الصرف يقدر بحوالي 200 مليار دولار و أصول صندوق ضبط الايرادات تفوق 5.600 مليار دج و مديونية خارجية شبه منعدمة. و يشكل احتياطي العملة الصعبة و الأصول الموجودة بصندوق ضبط الايرادات فرصة لتمويل اقتصاد تنافسي و منتج في ظل الأزمة المالية الدولية المستمرة [15].

وفيما يلي بعض المشاريع المصرح بها خلال الفترة الممتدة من 2002-2016[16] :

الجدول (01) : ملخص المشاريع الاستثمارية المصرحة خلال الفترة الممتدة من 2002-2016

المشاريع	عدد المشاريع	%	القيمة (بمليون دينار)	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62982	%99	10584134	%83	1018887	%90
الاستثمار الاجنبي	822	%1	2216699	%17	119525	%10
المجموع	63804	%100	12800834	%100	1138412	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI

قامت الجزائر بوضع قانون جديد للاستثمار سنة 1993 بغية تحفيز الاستثمار الاجنبي ، وقدمت لأجل ذلك عدة مزايا مالية و جبائية للمستثمرين دون تمييز بين المقيمين منهم و غير المقيمين ، ثم تم تعديل هذا القانون سنة 2001 ليفسح المجال واسعا للاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي لكن ومن خلال ملاحظة النتائج المحققة فيما يتعلق بجذب الاستثمار الاجنبي نجد ان النتائج لم تكن متناسبة مع الامال التي كانت منتظرة ، يبين الجدول اعلاه ضعف جذب الاستثمار الاجنبي حيث قدرت مساهمته ب 1 %فقط وهو ما يؤكد ان التحليل لواقع الاستثمار الخاص الوطني و الاجنبي في الجزائر اقل بكثير من المستوى المرغوب تحقيقه ، وهذا ما يؤكد ضعف مناخ الاستثمار السائد و عدم استجابته لحاجيات المستثمرين و عدم تلبيته لشروطهم .ان المناخ الاستثماري في الجزائر لم يتحسن كثيرا ، حيث ان كل الاستثمارات تقريبا قد تم تحقيقها في قطاع المحروقات ، هذا القطاع الذي لا يساهم كثيرا في خلق مناصب العمل و انه قليل التأثير على بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى .

15 / https://www.ennaharonline.com , 19.47 , 18/09/2017

16 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI

الجدول (02) : عدد المشاريع المصرح بها حسب قطاع النشاط

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%	القيمة (بمليون دينار)	%	مناصب الشغل	%
الزراعة	1316	2.06	222790	1.74	53445	4.69
البناء	11389	17.85	1310896	10.24	246138	21.62
الصناعة	11256	17.64	7411469	57.90	466382	40.97
الصحة	935	1.47	171948	1.34	22478	1.97
النقل	31097	48.74	1095948	8.56	162976	14.32
السياحة	1018	1.60	974396	7.61	62069	5.45
الخدمات	6786	10.64	1169895	9.14	116476	10.23
التجارة	2	0.00	10914	0.09	4100	0.36
الاتصالات	5	0.01	432578	3.38	4348	0.38
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارANDI

مع مطلع سنة 2000 برزت الى العيان مؤشرات ايجابية للاقتصاد الوطني ، عكسها بشكل مباشر ارتفاع سعر النفط الجزائري . وقد سمح هذا الانفراج المالي نتيجة ارتفاع المداخيل الى اتباع الجزائر سياسة اقتصادية جديدة ، ترتكز بالأساس على التوسع في الانفاق العمومي ، خاصة ان كل المؤشرات كانت توحي باستمرار تزايد سعر النفط الجزائري على المدى المتوسط و كان نتاجا للتوجه الى اتباع سياسة الانفاق الحكومي اقرار كل من المخططات التنموية خلال الفترة من 2000-2016 . بشغل القطاع الفلاحي حيزا كبيرا في الاقتصاد الجزائري باعتباره يشغل عددا معتبرا من العمالة و يساهم بشكل كبير في القيمة اللمضافة الاجمالية للاقتصاد الوطني ، وقد حقق هذا القطاع على مدار الفترة 2002-2016 معدلات نمو متذبذة صعودا و هبوطا و ذلك راجع بالأساس الى الظروف المناخية . ويعتبر قطاع البناء و الاشغال العمومية صاحب اكبر المخصصات المالية التي جاءت بها المخططات التنموية و هو ما انعكس ايجابا على نمو هذا القطاع خلال الفترة 2002-2016 . وسجل قطاع الصناعة نسب نمو متدنية و يرجع السبب الى عدم اهتمام الدولة بقطاع الصناعة العمومية ، وبالخصوص في دعم المؤسسات

العمومية الصناعية . وحقق قطاع الخدمات دورا كبيرا في النمو الاقتصادي خلال الفترة 2002-2016 من خلال المعدلات الموجبة و المحققة ، وذلك يرجع بالأساس الى ما جاءت به المخططات التنموية من تنشيط لقطاع النقل و الاتصالات الذي ساهم تحريره سنة 2001 في تفعيل اثر الاصلاحات في هذا القطاع .

الجدول (03) : عدد المشاريع المصرح بها حسب نوع الاستثمار

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة (بمليون دينار)	%	مناصب الشغل	%
انشاء	36739	57.58	6833051	53.38	629222	55.27
توسيع	25875	40.55	5109101	39.91	483698	42.49
اعدة هيكلة	3	0.00	479	0.00	92	0.01
اعادة تأهيل	1020	1.60	299003	2.34	12343	1.08
اعادة تأهيل توسيع	167	0.26	559200	4.37	13057	1.15
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

نلاحظ خلال الفترة الممتدة مابين 2002-2016 ان الاستثمار الموجه للإنشاء و التوسيع هو الاعلى من حيث عدد المشاريع وكدا عدد مناصب الشغل ويعود ذلك الى السياسة الاصلاحية المتزامنة مع البرامج التنموية والتي تعنى بالبنى التحتية و المرافق العامة. فيما نلاحظ عدد جد ضئيل في عدد المشاريع المتعلقة بالاستثمار الموجه لإعادة الهيكلة.

الجدول (04) : عدد المشاريع المصرح بها حسب القطاع القانوني

الحالة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة (بمليون دينار)	%	مناصب الشغل	%
الخاص	62520	97.99	7290151	56.95	963922	84.67
العمومي	1177	1.84	4319545	33.74	126.36	11.07
المختلط	107	0.17	1191137	9.31	48454	4.26
المجموع	63804	100	12800834	100	1138412	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

لقد تم اعتماد 62520 مشروع ابتداء من 2002 بالنسبة للخواص ،وهذا راجع الى التسهيلات التي عنيت بها الاستثمارات الخاصة فيما يخص القوانين المتعلقة بتشجيع الاستثمار الخاص.اما فيما يخص الاستثمار العمومي فكما هو مبين في الجدول فان 1177 من المشاريع كانت موجهة للقطاع العام والذي يمتاز بتدخل الدولة من حيث نفقاتها وذلك في ظل البرامج التنموية الخماسية.

والملاحظ في الاستثمارات الخاصة ان المستثمرون الخواص يلجؤون الى الاستثمار في القطاعات التي لا تتطلب مهارات عالية و التي لا تحتاج الى تكاليف باهظة كقطاعات النسيج و الصناعات الغذائية ،ويمكن للمستثمرين الخواص ان يستفيدوا من احكام القانون الجديد للاستثمار ،والذين لهم استثمارات منجزة او الجاري انجازها في ايطار القانونية 82- 11 و 88-25 و القانون 90-10 المتعلق بالنقد و القرض.

تميز الاستثمار بشكل عام في الجزائر خلال هذه الفترة بنوع من عدم الكفاءة ، فمن ناحية مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي المحقق خلال الفترة 2002-2016 ، يبرز قطاع المحروقات على انه المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي في الجزائر ، اذ بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في قطاع المحروقات خلال نفس الفترة حوالي % في حين بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال نفس الفترة حوالي % ، وهو ما يعكس تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات .

خاتمة :

تشكل الاستثمارات العمومية رافعة اساسية للنمو الاقتصادي ولتحقيق التنمية بمعناها الشامل ، فالمجهودات الكبيرة التي قامت بها الحكومة في مجال الاستثمار العمومي تجسدت اساسا في البرامج التنموية و اخرها البرنامج التنموي الخماسي 2015-2019 ،وهو ما يؤكد عزم الدولة على مواصلة تعميم و تحديث مختلف البنيات التحتية وتوفير التجهيزات الاساسية واطلاق ديناميكية اقتصادية جديدة ،فالاستثمار العمومي يشكل رافعة حقيقية للتنمية في الجزائر .

من خلال هذا البحث حاولنا تحليل وقياس مجهودات الدولة في مجال محاربة البطالة والتخفيض من معدلاتها من خلال البرامج التنموية للفترة الممتدة من 2010- 2019، معتمدين في ذلك على إحدى الأدوات التي يمكن استعمالها في الحد من تفاقم هذه الظاهرة ، ألا وهي سياسة الإنفاق الحكومي بشقها الاستثماري . فمن الدراسة التحليلية وجدنا أ ن الدولة كانت المسيطر على معظم أوجه النشاط الاقتصادي في مرحلة الاقتصاد المخطط ، الا انه يتبين لنا أن تدني الوضعية الاجتماعية الناتجة عن أثار التضخم و انتشار البطالة و عدم دوام منصب شغل نتيجة سياسات إعادة الهيكلة ، و التأخر الملاحظ في بعث الإصلاحات ، و المقاومات التي تنمو داخل الاقتصاد الوطني ، زيادة على الأجل اللازم للتألق كلها تخلق مجالا من التردد في أخد القرار ، و عدم الثقة في نتائج فعالية الإجراءات المتخذة خاصة إذا أخدنا بعين الاعتبار الثمن والتوضيحات التي دفعت فب المجال الاجتماعي . و بالتالي فإن محاور السياسة الاقتصادية تبدو لنا غير متماسكة ، بحيث يظهر الإنشغالات و التحديات القطاعية أكثر حدة و أكثر إبعادا ، و تبدوا ظروف إعادة الانطلاق للاقتصاد متأثرة بعدة عراقيل مرتبطة بالوضع العام للنشاط الاقتصادي من جهة و الانطلاق في الإصلاحات الاقتصادية بدون توفير بدائل ، كلها استقرت عن النتائج. و لذلك يبدو لنا أن الاقتصاد الوطني لم يستفيد بصورة كافية في فترة الإعفاء في تسديد الديون الناتجة عن إعادة الهيكلة من أجل الانطلاق في عملية الاستثمار ، بسبب التأخر في الإصلاحات من جهة ، و بقاء الحلول الغير ملائمة مثل التطهير المالي للمؤسسات الذي أظهر محدودية نتائجه ، و عدم جدواها في بعض الحالات. و من المستنتج من خلال هذه الدراسة أن ظروف نمو لم تتوفر بعد و أن التوازنات رغم كل ما سبق ما تزال هشة بسبب تأخر الإصلاحات

و التبعية إتجاه تقلبات أسعار المحروقات مع العلم أن هذا المقاس لا يزال يتحكم بهذه التوازنات. و بالتالي فإن شروط التعديل الهيكلي قد أضعفت حدة الاقتصاد الوطني معرضة بذلك حظوظ الإنعاش و من تم النمو الاقتصادي و التقويم على المدى القصير للخطر ، مع العلم أن الرهانات و التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني المتعددة.

هوامش الورقة البحثية :

احمد زكان " النفقات العمومية الإنتاجية ،النمو على المدى البعيد والسياسة الاقتصادية ،دراسة حالة الجزائر "أطروحة دكتوراه في الاقتصاد" 2003 ،ص 46

جمال الدين عويسات ،العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية ،دار هومة للطباعة و النشر الجزائر 2000 ، ص 20.

عبد القادر بابا ، "سياسة الإستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة" ، 2003-2004 ، ص 138 .

المجلس الاقتصادي و الاجتماعي (cnes) ، تقرير جويلية 2005

محمد عبد العزيز عجمية ، محمد علي الليثي ، التنمية الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2001،ص،ص.65.64

محمد مطر : إدارة الإستثمارات (الإطار النظري والتطبيقات العملية)، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 1999، ص:7.

نعمة الله نجيب ابراهيم .أسس علم الاقتصاد ، مؤسسات شباب ،الجامعة الاسكندرية ،2000 ،ص 499

هوشيار معروف ، دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي)، جامعة البلقاء التطبيقية ، دار الصفاء للنشر ، ط1(2005)،ص.31.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=46382

http://www.ouarsenis.com/vb/showthread.php?t=46382

https://www.ennaharonline.com , 18/09/2017 , 19.47

J.T.Laffont(1988),pp 112

Jacques margerin, gérard Ausset : choix des investissement, les édition d'organisation, paris, juin 1987, p :41